البنـد السـادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف، يونيو / حزيران 2019)

مؤتمر العمل العربي

القاهرة - جمهورية مصر العربية | 14 - 21 ابريل / نيسان 2019

تـقـديـــم

أولا : تنفيذا لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الدورة العادية رقم (334) ، والتى عقدت خلال شهر نوفمبر 2018 ، بشأن تحديد موعد وجدول أعمال الدورة العادية (108) لمؤتمر العمل الدولي ، فقد تقرر عقدها خلال الفترة من 10- 21 يونيو / حزيران 2019 ، وذلك في قصر الأمم ومقر مكتب العمل الدولي بجنيف .

ثانيا : تعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) خلال اليوم السابق لافتتاح فعاليات المؤتمر ، الأحد الموافق 9 / يونيو / حزيران 2019 ،بهدف انتخابات هيئة مكاتب كل منها وتقديم الترشيحات للمناصب ضمن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن هذه الدورة، وذلك لتمكين اللجان من مباشرة أعمالها بداية من اليوم الأول لعقد المؤتمر .

ثالثا : سيتم تنظيم اجتماعات المجموعات الإقليمية ، ومن بينها المجموعة العربية ، خلال يوم الأحد الموافق 9 / يونيو / حزيران 2019 ، بهدف التنسيق والتشاور بين الوفود العربية الثلاثة المشاركة فى المؤتمر ، حول الموضوعات ذات الاهتمام والمصالح المشتركة ، وتشكيل ممثلي المجموعة العربية فى كل من لجنتى التنسيق والصياغة .

رابعا : في إطار حرص منظمة العمل العربية على بذل مزيد من الجهود لتسهيل وتفعيل دور ومشاركة الوفود العربية الثلاثية (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) للدفاع عن المصالح العربية المشتركة في المحافل الدولية ، وبوجه خاص ضمن مؤتمر العمل الدولي السنوي ؛ فقد قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند السادس من جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي **(إبريل / نيسان 2019)** بشأن التحضير لعقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 ، على أن يتم من خلال مكتب العمل العربي اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللوجيستية والتنفيذية لعقد هذا الاجتماع .

خامسا: تتضمن هذه الوثيقة قسمين :

- القسم الأول :

يتضمن مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .

- القسم الثاني :

يتضمن بعض المعلومات الأساسية المتاحة حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 ، وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة .

سادسا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالاطلاع وإثراء وثيقة هذا البند ، واتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن .

فايز علي المطيري
المدير العام

أولا : القسم الأول

مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية

بشأن : الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

أولا: يتخذ مكتب العمل العربي سنوياً جميع الإجراءات والترتيبات اللوجيستية التنفيذية لتنظيم أنشطة واجتماعات المجموعة العربية المشاركة فى مؤتمر العمل الدولي مع تقديم مقترحات بشأن موعد ومكان ومشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها ، وكذلك الاجتماعات اللاحقة بالإضافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة .

ثانياً : قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند الثامن من جدول أعمال الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية / مارس / 2019 بشأن الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2019)، حيث تتضمن هذه الوثيقة المقترحات التالية:

مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

يقترح أن يتضمن جدول الأعمال عرض ومناقشة الموضوعات التالية :

البند الأول:- المسائل الإجرائية :

1- رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنتى التنسيق والصياغة.

2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر.

البند الثاني: رئاسة الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند الرابع : دعم المطالب الفلسطينية :

أولا : متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، :

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019.

ثانيا :- متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائى لمصلحة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

أ - البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الاراضي العربية المحتلة.

ب - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

ثالثاً :- جهود منظمة العمل العربية فى دعم المطالب الفلسطينية :

أ - متابعة قرار الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وجهود منظمة العمل العربية فى دعم المطالب الفلسطينية .

ب - قرار الدورة (89) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (الكويت ، أكتوبر / تشرين الأول 2018) بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين .

ج - قرار الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، مارس / آذار2019) بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين .

د - تحركات المدير العام لمنظمة العمل العربية لدعم المطالب الفلسطينية .

<u>البند الخامس</u>:- التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية :

- التعاون لمصلحة البلدان العربية.

<u>البند السادس</u> :- الموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى.

البند السابع :- الاحتفاء بمئوية منظمة العمل الدولية 2019 .

البند الثامن :- ما يستجد من أعمال.

سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البنـــد الأول :- المسائل الإجرائية :

1- رئاسة المجموعة العربية :

إن رئاسة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة تكون استنادا لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذى ترأس الدورة (الأخيرة) لمؤتمر العمل العربي ، وعليه يتم خلال الجلسة الأولى دعوة رئيس الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2019 لتسلم رئاسة الاجتماع أو من ينوب عنه.

من جهة أخرى يتم خلال الجلسة الأولى للمجموعة العربية تشكيل كل من لجنتى التنسيق والصياغة من السادة أعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2019.

2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر:

من المناسب التذكير بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 .. وبوجه خاص ما يلي :

لقد اتخذ مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية 83 (الرياض ، أكتوبر / تشرين الأول 2015) في هذا الشأن قرارا ينص ضمن أموراً أخرى ، وذلك على النحو التالي :

تأكيد ضرورة وأهمية تطبيق التوصية الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بشأن تكليف رئيس المجموعة بإلقاء كلمة باسم البلدان العربية أمام المؤتمر وخلال اجتماعات دورات مؤتمر العمل الدولي المقبلة.

كما تم تأكيد هذا القرار فى الدورة (87) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، أكتوبر / تشرين الأول 2017) .

وتنفيذا لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية في هذا الشأن ، يتولى رئيس المجموعة العربية إلقاء كلمة باسم الدول العربية في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي .

<u>البنـد الثاني</u> :- رئاسة الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي والمناصب الأخرى المنبثقة عنه:

من المعروف أنه طبقا لنظام الدورية بين الأقاليم الجغرافية الأربعة ، تتناول تلك الأقاليم بالتوالي رئاسة المؤتمر، علما بأن الدورات السابقة كانت على النحو التالى:

1- الدورة (107) 2018 - آسيا (المملكة الأردنية)
2- الدورة (106) 2017 - أمريكا اللاتينية (بنما)
3- الدورة (105) 2016 - إفريقيا (جنوب أفريقيا) .
4- الدورة (104) 2015 - أوروبا (جمهورية لاتقيا) .
5- الدورة (103) 2014 - الأرجنتين .
6- الدورة (102) 2013 - آسييا والباسفيك .
7- الدورة (101) 2012 - أمريكا اللاتينية (جمهورية الدومينيكان) .
8- الدورة (100) 2011 - إفريقيا (الكاميرون) .
9- الدورة (99) 2010 - أوروبا (فرنسا) .

وعليه فإن الدورة (108) لعام 2019 لم تتضح إلى الآن الدولة التي ستتولى رئاستها.

**** أما بالنسبة للمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر فستكون كالتالى :**

1- نائبا رئيس المؤتمر.
2- رئاسة الفرق .
3- رئاسة اللجنة التنظيمية.
4- رئاسة لجنة اعتماد العضوية.
5- رئاسة لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية.
6- رئاسة اللجنة المالية.
7- رئاسة اللجان الفنية.

وفي هذا الصدد فإنه في حال وجود رغبة لأعضاء الوفود العربية فى الترشح لأى من هذه المناصب أن تبدي رغبتها مسبقا ومبكرا لشغل هذا المنصب، حتى تتمكن المجموعة العربية من التنسيق في هذا الشأن مع المجموعات الإقليمية الأخرى وفرق العمل الثلاثة التي يشاركون فيها.

البنـد الثالث :- التوسيع فى استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية :

وحيث يلاحظ عدم ترجمة بعض البنود المعروضة ضمن جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي إلى اللغة العربية ، فقد يكون من المناسب تأكيد ضرورة الاستمرار في المطالبة بالتوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية ، وذلك سواء من خلال الاتصالات المباشرة مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي أو المراسلات الموجهة لمنظمة العمل الدولية أو من خلال مداخلات السادة الأعضاء العرب في اجتماعات اللجان أو الجلسات العامة للمؤتمر ومجلس الإدارة.

كما أنه من المفيد الإشارة وتأكيد توجهات وقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية والمتعلقة بدعوة الوفود العربية إلى استخدام اللغة العربية في جميع كلماتهم ومداخلاتهم في اجتماعات منظمة العمل الدولية وكذلك في المراسلات الموجهة إليها.

ومن جانبها ، فان منظمة العمل العربية مستمرة ، سواء من خلال المراسلات أو اللقاءات الدورية المباشرة التي تجرى بين سعادة المدير العام للمنظمة والمدير العام لمكتب العمل الدولي ، فى تأكيد حاجة المجموعة العربية إلى المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال ووثائق المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو اللجان مع رغبة المجموعة العربية فى أن تتم مستقبلا ترجمة كل التقارير المعروضة للنقاش ومشاريع الصكوك والاستنتاجات والتعديلات والتقارير المعتمدة .

البنـــد الرابع : دعم المطالب الفلسطينية :

أولاً :- متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامى 1974، 1980:

(أ)بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

يتم من خلال مكتب العمل العربي إعداد التقريرين التاليين :

1-تقرير تحليلي لما سيرد في تقرير بعثة مكتب العمل الدولي التي ستزور فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر مارس / آذار 2019 (ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى الدورة "108" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 .

وتقوم لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي بدراسة ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك التقرير التحليلي لمكتب العمل العربي المذكور أعلاه من أجل وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على ملحق التقرير والتي يتم إرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتوزيعها على وفود المؤتمر باللغتين العربية والإنجليزية..

الأمر الذى يساعد على تطوير برامج منظمة العمل الدولية فى التركيز على الاحتياجات التنموية الفلسطينية ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التى يعيشها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى فى ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي ، واستمرارية الإجراءات والممارسات التعسفية والضغوطات المتشددة بشكل متزايد والتى يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني مع عزل المناطق الجغرافية ومصادرة الموارد الطبيعية وتقييد حركة الأشخاص والموارد ووسائل ومستلزمات الإنتاج والبناء.

2-تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين

والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وترجمته إلى اللغات الثلاث الفرنسية والإنجليزية والإسبانية وتعميمه على المشاركين في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019.

ويتم إعداد هذا التقرير المهم الذي يصف حقيقة ما يجرى على أرض الواقع استنادا إلى تقارير وزارات العمل في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى وأى معلومات وبيانات متوفرة لدى منظمة العمل العربية من مصادر عربية وإقليمية ودولية .

(ب) عقد ملتقى دولى للتضامن مع عمال و شعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2019 :

في حالة صدور قرار من مؤتمر العمل العربي في الدورة (46) لعام 2019 بخصوص فلسطين يتضمن (ضمن أمور أخرى) عقد ملتقى دولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019، يتم من خلال مكتب العمل العربي والبعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف إجراء الاتصالات المناسبة مع الجهات المعنية ، واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقي في أحسن الظروف وذلك بالتنسيق والتعاون مع الهيئات المعنية في دولة فلسطين.

ونقترح أن يتضمن جدول أعمال الملتقى إلقاء كلمات لكل من :

1- سعادة السيد/ فايز على المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.
2- رئيس المجموعة العربية.
3- معالي الدكتور / مأمون أبو شهلا – وزير العمل بدولة فلسطين.
4- سعادة السيد / جاى رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية.
5- ممثلو الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) من جنسيات ومن أقاليم أو مجموعات إقليمية مختلفة .

ويمثل هذا الملتقي المتميز فرصة حقيقية لتجميع الأصدقاء ومحبي السلام حول العالم للتعريف بحقيقة الأوضاع غير الإنسانية التي يمر بها عمال وشعب فلسطين ، والتنديد والاستنكار الجماعي للممارسات والإجراءات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم لدفع

مكونات المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ثانيا:- متابعة برامج التعاون الإنمائى لصالح فلسطين والاراضي العربية المحتلة الأخرى .

أ - البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الأراضي العربية المحتلة :

التأكيد على ملاحظات المجموعة العربية المتكررة على تقارير المدير العام لمكتب العمل الدولي فى الأعوام السابقة حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة حول المطالب المتكررة للمجموعة العربية بشأن ضرورة صياغة الاستنتاجات الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية .

ب - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية :

جاء إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية كنتيجة لتوصيات محلية وعربية ودولية ، فقد أنيط بمنظمة العمل الدولية مهمة إنشاء الصندوق كمبادرة دولية لمساعدة المتعطلين ،عن العمل ، حيث إن الصندوق يسعى بالدرجة الأولى إلى محاربة الفقر من خلال إيجاد فرص عمل دائمة وتحسين مستوى العمال وصقل مهاراتهم وتبني ودعم مشاريع تشغيلية وتقديم الحماية الاجتماعية للعاملين.

كما جاء في المرسوم الرئاسي " إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية " ، وأن الموارد المالية للصندوق تتكون من المنح والهبات والمبالغ التي ترد من الأفراد والحكومات العربية والأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والمبالغ المخصصة في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، غير أن الصندوق قد عانى في الماضي ولايزال يعانى من مشكلة نقص الموارد المالية لاعتماده أساسا على دعم الحكومة الفلسطينية التي تعيش أزمات مالية متكررة ، مما يتطلب مواصلة الجهود العربية والدولية لتعزيز ودعم الصندوق لتمكينه من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ثالثا - جهود منظمة العمل العربية فى دعم المطالب الفلسطينية :

تجسدت جهود منظمة العمل العربية المتواصلة وحرصها على إيجاد حلول عمليه تساعد فى تحسين الأوضاع الراهنة بفلسطين من خلال مساهمتها في وضع إطار عربي تركز

عليه المجموعة العربية لمواصلة دعم الحقوق والمطالب والاحتياجات التنموية لعمال وشعب فلسطين ، حيث يتمثل الإطار العام لمواقف البلدان العربية في هذا الشأن **في إصدار العديد من القرارات من الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية ، ومن أهم هذه القرارات:**

أولاً - متابعة قرار الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 والذي ينص ضمن أمور أخرى على التالي :

- دعوة الوفود العربية ، وبوجه خاص الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، إلى الاستمرار في دعم المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية ، بالاعتماد على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية ذات العلاقة ، وبخاصة قرارات الدورات (84 – 85 – 86 – 87) لمجلس الإدارة وقرارات الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي ومنها :
- يُطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها .
- دعوة الدول العربية لتمويل إنشاء مركز تدريبي لتأهيل وتدريب العمال الفلسطينيين بهدف تنمية قدراتهم في الحصول على فرص العمل .
- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين فى الأراضي العربية المحتلة ومطالبة المجتمع الدولي بجميع مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التى تمثل اعتداء صارخا على القانون الدولى ومواثيق حقوق الإنسان.
- مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته غير الإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .

- مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ثانيا : قرار الدورة (89) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (الكويت ، أكتوبر / تشرين الأول 2018) بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين :

جاء في هذا القرار ما يلي :

1. تكليف المدير العام لمكتب العمل **العربى برفع تقرير مقدم من دولة فلسطين حول بعض المطالب إلى السيد مدير عام منظمة العمل الدولية بشأن وضع خطة عملية لتنفيذ هذه المطالب .**
2. الدعوة الى مواجهة السياسات الاحتلالية والتطرف والإرهاب المنظم الذي تقوده مؤسسات الدولة الصهيونية ، خاصة بعد إعلان الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وإصرارها على إنهاء أي أمل بالحل السياسي، في ظل دعم لا محدود من الإدارة الأمريكية وطرحها مشروعا تصفويا للقضية الفلسطينية تحت عنوان "صفقة القرن" .
3. دعوة منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها لدعم عمال فلسطين من خلال المطالبة المتكررة بعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وذلك لتوفير التمويل اللازم للصندوق.

ثالثاً : قرار الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، مارس / آذار / 2019) بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين :

جاء في هذا القرار ما يلي :

1. إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطينى وسياسات القمع والاعتقال والإرهاب ، ومطالبة المجتمع الدولى بوضع حد لهذه الانتهاكات التى تمثل تحدياً صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولى .
2. التأكيد على قرارات الدورة (89) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية بشأن دعوة منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها لدعم عمال فلسطين من خلال الطلب المتكرر بعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وذلك لتوفير التمويل اللازم للصندوق وتخصيص موارد مالية للصندوق خلال عام 2019 .

3. التأكيد على القرارات الخاصة ببناء وتطوير مراكز التعليم المهنى والتقنى ضمن المستويات المتوسطة والعالية بدولة فلسطين لتمكين الشباب الفلسطيني من تطوير مهاراتهم ومما يؤهلهم لأسواق العمل المحلية والإقليمية .
4. تعزيز عمل المجموعة العربية المشاركة في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى لتوحيد جهودها في سبيل الدفاع عن حقوق أطراف الإنتاج الثلاثة لدولة فلسطين ضد الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية .
5. دعوة الدول العربية لاتخاذ إجراءات عملية وفعالة لالزام الكيان الصهيوني بوقف الانتهاكات التي يرتكبها في حق العمال الفلسطينيين المضطرين للعمل وراء الخط الأخضر .

رابعاً - تحركات المدير العام لمنظمة العمل العربية لدعم المطلب الفلسطينية :

- **قام سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بلقاء السيد / جاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، على هامش أعمال الدورة العادية رقم (334) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية خلال شهر نوفمبر (2018) وقد تم استعراض جميع بنود هذه القرارات وتأكيد مطالب أطراف الإنتاج الثلاثة فى هذا الشأن .**
- **كذلك تم خلال هذا اللقاء تأكيد ضرورة بذل المزيد من الجهد فى متابعة تنفيذ المطالب الفلسطينة والتى تجسدت فى تقرير يتضمن خطوات وخطة محددة تم تسليمها للسيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية تنفيذاً لقرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته العادية (89) أكتوبر / 2018 .**

البند الخامس - التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية :

أولاً : التعاون الفني والتقني لمصلحة البلدان العربية :

لقد تمكنت منظمة العمل العربية من إقامة علاقات متميزة للتعاون البناء مع منظمة العمل الدولية للارتقاء بقضايا العمل والعمال وتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة في البلدان العربية وذلك منذ عدة عقود من الزمن ، حيث تم توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين منذ عام 1976 والتي تمت إعادة النظر فيها وصولا إلى توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين عام 2007 لتكون الإطار العام للتنسيق والتعاون بينهما.

وتتواصل جهود منظمة العمل العربية لتعزيز ودعم التعاون البناء مع منظمة العمل

الدولية لتحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات الملموسة في مختلف مجالات التنمية لمصلحة المنطقة العربية من أبرز التحركات الأخيرة في هذا الشأن التواصل واللقاءات الدورية المباشرة التي تجري بين سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية على هامش الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، مايو - يونيو 2018) والدورة (334) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، جنيف ، نوفمبر / تشرين الثانى 2018 ..

حيث تم في كل مرة التباحث حول حاجة البلدان العربية إلى مزيد من برامج وخطط التعاون الفني التي تقدمها منظمة العمل الدولية وفق متطلبات واحتياجات التنمية في الوطن العربي في المرحلة المقبلة وصولا إلى التأكيد والاتفاق على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين وتنفيذ مزيد من الأنشطة المشتركة لمصلحة البلدان العربية من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلدان العربية ببيروت.

<u>البند السادس</u> - الموقف من التصديقات - تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي :

تضمنت بنود جدول أعمال الدورة (334) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية نوفمبر / 2018 مناقشة بندا خاصا حول **الموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية ، وخلصت النقاشات إلى ما يلى :-**

- يلاحظ أن عملية المصادقة على صك تعديل دستور المنظمة، ومنذ عام 1986 تسير ببطء شديد إن لم تكن متوقفة تماما ، ولكي يتم إنفاذ التعديلات، يجب موافقة 125 دولة على التعديلات، بما في ذلك خمس من الدول ذات الأهمية الصناعية.
- وحتى 22 فبراير / 2019 كان عدد التصديقات 109 أي مازال هناك إحتياج إلى 16 تصديقات .
- بالنسبة للدول ذات الأهمية الصناعية صاحبة المقاعد العشرة الدائمة فلم يصدق منها سوى دولتين هما الهند وايطاليا ومازالت الحاجة قائمة لثلاث تصديقات أخرى من هذه الدول.. وهنا تكمن المشكلة إذ إن تلك الدول لا ترغب في التخلي

عن هذه الميزة.

- تتابع منظمة العمل العربية بصفة مستمرة مع الدول العربية التى لم تصدق على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية (جيبوتى – الصومال – لبنان – سوريا – سلطنة عمان – اليمن) وذلك للأهمية بالنسبة للبلدان العربية فى التوسع فى مجلس إدارة مكتب العمل الدولى .
- كان مجلس الإدارة قد طلب من المدير العام لمكتب العمل الدولى القيام بزيارة إلى الدول التي لم تصادق على التعديلات بعد لإقناعها بالمصادقة أو معرفة الأسباب التي تحول دون ذلك.
- يرى أعضاء مجلس إدارة مكتب العمل الدولى أن مئوية المنظمة سوف تكون فرصة مناسبة لدخول التعديلات حيز التنفيذ ودعوة الدول التي لم تصادق على التعديلات إلى أن تقوم بعمل ذلك في أقرب وقت ممكن تحقيقا للعدالة والديمقراطية، وذكرت المجموعة الإفريقية أن 47 دولة إفريقية صادقت على التعديل من مجموع 54 دولة ، واضافت بأن نصف الدول المهمة لم تصادق على الاتفاقيات المهمة .
- اتخذ المجلس قرارا طلب فيه من المدير العام مواصلة جهوده من أجل النهوض بالتصديق على صك التعديلات الدستورية لعام 1986، وأن يرفع للمجلس في دوراته المقبلة تقريرا حول نتائج زيارته للدول التي لم تصادق بعد على التعديلات ، وكذلك الملاحظات التي يتلقاها المكتب من الدول المعنية فيما يتعلق بالأسباب التي تحول دون أو تؤخر التصديق على التعديلات.

<u>البند السابع</u> - الاحتفاء بمئوية منظمة العمل الدولية 2019 :

يشهد عام 2019 حدثا جليا ، حيث تمر مائة عام على إنشاء وتأسيس منظمة العمل الدولية حيث تشهد الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى هذا العام حيث تشهد الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى هذا العام الاحتفالية المئوية للمنظمة .

<u>البند الثامن</u> : ما يستجد من أعمال .

ثانيا : القسم الثاني

معلومات أساسية عن الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019

أولاً - موعد ومكان عقد الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 :

1-بناء على قرارات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتم تنظيم وعقد اجتماعات الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 ومختلف اللجان النظامية والفنية المنبثقة عنه - كالمعتاد - في قصر الأمم ، وكذلك في مقر مكتب العمل الدولي بجنيف خلال الفترة 10 – 21 يونيو / حزيران 2019 ، ويكون افتتاح المؤتمر يوم الإثنين الموافق 10 يونيو / حزيران 2019 صباحا على أن تبدأ اجتماعات اللجان مباشرة بعد انتهاء حفل الافتتاح.

2-سيتم تنظيم وعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال - عمال) وكذلك المجموعات الإقليمية ومن ضمنها المجموعة العربية بداية من مساء يوم الأحد الموافق 9 / يونيو / حزيران 2019 .

3- يقترح تنظيم الاجتماع الأول للجنة الصياغة فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 11 / يونيو / 2019 بمقر مكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف .

4-يقترح تنظيم الإجتماع الأول للجنة التنسيق العربية المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجموعة العربية فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة الموافق 14 / يونيو/ حزيران / 2019.

5-يقترح تنظيم الملتقي التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة مساء يوم الخميس الموافق 13 / يونيو / حزيران / 2019 بمقر قصر الأمم .

ثانياً - جدول أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 :

(الدورة المئوية)

البنود الدائمة :

- **تقرير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في 2019 ، (وتقرير المدير العام الذي موضوعه "مستقبل العمل" سيكون هو تقرير اللجنة العالمية حول مستقبل العمل).**
- **اقتراحات برنامج موازنة 2020-2021 ومسائل أخرى.**
- **معلومات وتقارير حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.**

البنود المدرجة بجدول أعمال المؤتمر ومجلس الإدارة:

- **الوثيقة النهائية لمئوية منظمة العمل الدولية.**
- **العنف والتحرش ضد النساء والرجال في عالم العمل (نشاط معياري، مناقشة ثانية) .**
- **نقاشات وأنشطة حول مستقبل العمل بما في ذلك مختلف مبادرات المئوية.**

***

ثالثاً - اللجـان :

** لجنة النظم :

تجتمع هذه اللجنة عند الحاجة في حالة وجود مقترحات لتعديل نظام العمل بالمؤتمر .

** اللجنة التنظيمية :

تتكون اللجنة من (28) عضوا عن فريق الحكومات : (14) عضوا عن فريق منظمات أصحاب الأعمال (14) عضوا عن فريق العمال ، وتقوم بتنظيم سير أعمال المؤتمر، ويمكن دعوتها للاجتماع فى أي وقت لدراسة موضوعات محددة .

** لجنة اعتماد العضوية :

تتكون اللجنة من ممثل عن الحكومات وممثل عن أصحاب الأعمال وممثل عن العمال وتكون اجتماعاتها مغلقة " المادة (5) والقسم (ب) من دستور منظمة العمل الدولية " .

** الجنة المالية :

**** لجنة العنف والتحرش ضد النساء والرجال في عالم العمل:**

(نشاط معياري، مناقشة ثانية)

**** تشكيل الوفود :**

تتكـون الــوفود المشـــاركة فـــى مؤتمر العمل الدولى من أربعة أعضـاء (2 حكومـات ، 1 أصحاب أعمال ، 1 عمال) ، ويمكـن أن يــكون لــكل عضـــو مستشارون فنيون بواقع (2 مستشار) لكل بند فنى (المادة 2 ، 3 من الدستور) ، وبالتالى يمكن مرافقة (10) مستشارين فنيين فقط لكل عضو مشارك فى الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولى 2019 ، مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بمشاركة المرأة فى اجتماعات منظمة العمل الدولية .

**** تسجيل المتحدثين :**

- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام :

بإمكان الأشخاص الراغبين في إجراء مداخلة التسجيل في وقت مبكر عن طريق الفاكس أو الهاتف أو البريد الإلكتروني وذلك على النحو التالي :

- الهاتف : 41227997476 +
- الفاكس : 41227998944 +
- بريد الكتروني : orateurs@ilo.org

ويتم التسجيل فى أثناء عقد المؤتمر بالتوجه إلى مكتب تسجيل المتحدثين **في موعد نهايته يوم الأربعاء 12 يونيو/ حزيران 2019 الساعة السادسة مساء .**

1- حجز قاعات الاجتماعات :

على مـــن يـرغـب في حجـــز قاعــة اجتماعات التقدم بطلب في وقت مبكر عن طريق البريد الإلكتروني ilcrooms@ilo.org .

2- التسجيل في اللجان :

- **حكومات :** reloff- conf @ilo .org
- **أصحاب الأعمال :** actemp – conf@ilo .org
- **العمال :** actrav – conf@ ilo .org

رابعاً : ملخص حول بنود المؤتمر وفق البنود المطروحة حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة :

ملخص البند الخامس "القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل – مناقشة ثانية"

تقديم : سبق أن قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته 325 (أكتوبر / تشرين الأول – نوفمبر / تشرين الثاني 2015) إدراج بند على جدول أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي 2018 بشأن " العنف ضد المرأة والرجل في عالم العمل" كمناقشة أولى، وقد تمّ لاحقاً استبدال تعبير "العنف" بتعبير "العنف والتحرش" حسب ما تم اقتراحه من قبل اجتماع الخبراء الثلاثي بشأن "العنف ضد المرأة والرجل في عالم العمل" المنعقدة في جنيف 3-2016/10/6 .

وأعد المكتب طبقاً للنظام الأساسي للمؤتمر تقريراً أوليا عرض فيه التشريع والممارسة العملية بشأن العنف والتحرش في عالم العمل في مختلف الدول، وأرسل هذا التقرير المرفق باستبيان حول هذا الموضوع الى الدول الأعضاء في مايو / أيار 2017، وطلب من الحكومات موافاة المكتب بأجوبتها على الاستبيان وذلك بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب الأعمال والعُمال. وعلى ضوء هذه الردود، أعدّ المكتب تقريراً ثانياً عن هذا البند، أرسله فيما بعد للدول الأعضاء، حيث شكل هذان التقريران الأساس للمناقشة الأولى للبند في الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي 2018 .

واعتمد مؤتمر العمل الدولي المجتمع يوم 8 جوان / حزيران 2018 في دورته 107 قراراً يقضي باعتماد تقرير اللجنة المعنية بدراسة البند الخامس من جدول الأعمال، وأقر المقترحات من أجل اتفاقية تكملّها توصية بشأن "العنف والتحرش في عالم العمل" وقرر المؤتمر إدراج بند بعنوان "العنف والتحرش في عالم العمل" من أجل إجراء مناقشة ثانية بهدف إعتماد إتفاقية تكملها توصية حول هذا الموضوع .

وعلى ضوء هذا القرار وطبقا للنظام الأساسي للمؤتمر، أُعد المكتب نصي الاتفاقية والتوصية، تمت صياغتهما على أساس المناقشة الأولى للمؤتمر، مع الأخذ في الاعتبار الردود على الاستبيان الواردة في التقرير التمهيدي. وتم إرسال مشروع الاتفاقية المكملة بمشروع التوصية إلى الحكومات طبقا للنظام الأساسي للمؤتمر وتمّت دعوة الحكومات لأن تبلغ المكتب في غضون ثلاثة أشهر من نشر هذا التقرير بالتعديلات والملاحظات التي تود إبداءها، وذلك بعد استشارة المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب الأعمال والعُمال . مع الأخذ في الاعتبار المناقشة الأولى .

وقدم المكتب المزيد من التوضيحات والمقترحات التكميلية، واقترح إدخال بعض التعديلات على النص الذي اعتمده المؤتمر في دورته 107 كما بيّن أسباب التعديلات المقترحة.

وطبقا للنظام الأساسي للمؤتمر، طلب من الحكومات إرسال ملاحظاتها إلى المكتب قدر الإمكان وعلى أقصى تقدير 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2018 . وسيتم تضمين الملاحظات الواردة من الدول بالتقرير الرابع والأخير حول هذا الموضوع والذي سيعدّه المكتب لتتم مناقشته خلال الدورة 108 للمؤتمر في عام 2019 .

وطلب المكتب من الحكومات أن تبلغه في الأجل ذاته بما إذا تعتبر النصوص المقترحة أساسا مرضيا للمناقشة الثانية في المؤتمر في عام 2019 . كما دعاها إلى بيان المنظمات الأكثر تمثيلا لأصحاب الأعمال والعمّال التي تمّ التشاور معها قبل اعداد الصيغة النهائية لردودها طبقا للنظام الأساسي للمؤتمر مع الإشارة إلى أنّ هذه المشاورات وجوبية بالنسبة للدول التي صادقت على اتفاقية العمل الدولية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية كما أنّ نتائج هذه المشاورات يجب أن تكون مضمّنة بردود الحكومات .

تعليق مكتب العمل الدولي على النصوص المقترحة

أبدى مكتب العمل الدولي تعليق على النصوص المقترحة للإتفاقية والتوصية المكملة لها بشأن "القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل". و قد أدخل المكتب عدداً من التغيرات على الصياغة المقترحة لتوفير أكبر قدر من الوضوح و تنسيق بعض الأحكام والسعي إلى جعل اللغتين الرسميتين أكثر تماشياً مع بعضهما البعض وضمان تناسق مضمون النصين مع معايير العمل الدولية والصياغة المعمول بها في هذا المجال، كما أدخل المكتب تعديلات على العناوين الخاصة ببعض أجزاء النصوص المقترحة لتكون أكثر تماشيا مع مضمون الأحكام. وأكّد المكتب أنّ الهدف من كل هذا هو تسهيل المناقشات والتوصل إلى توافق الآراء في المناقشة الثانية والأخيرة حول هذا الموضوع والتي ستجرى خلال الدورة 108 لمؤتمر العمل الدولي 2019، علما وأنّ المكتب راعى مواقف الأطراف الثلاثة والتوافقات المسجلة خلال المناقشة الأولى .

ولفت المكتب نظر الدول إلى بعض المسائل المرتبطة بالأحكام التي اعتمدها المؤتمر والى المقترحات التي وردت في تعليقاته. ودعا الدول إلى إبداء ملاحظاتها حول هذه المقترحات التي لم تدرج في النصوص المقترحة.

هذا، وأبرزت المناقشة الأولى اتفاقا واضحاً لأعضاء اللجنة على ضرورة مقاومة ظاهرة العنف والتحرش كما عبّرت جميع الأطراف عن نيتها في التوصل إلى اتفاق، وأن تتخذ الصكوك المقترحة شكل اتفاقية تكملها توصية. وإذا حسمت لجنة المؤتمر بعض النقاط ، فإنها أجلت البعض الآخر نظراً لضيق الوقت، على أن تتم دراستها في الدورة التالية للمؤتمر.

وتضمنت الأحكام المقترحة لمشروعي الاتفاقية والتوصية إضافة إلى الدباجة ، المواضيع التالية :

❖ مشروع الاتفاقية :

أولاً: التعاريف والنطاق، (المواد من 1-3).

ثانياً: المبادئ الأساسية، (المواد من 4-6).

ثالثاً: الحماية والوقاية، (المواد من 7-9).

رابعاً: الانفاذ وسبل الإنتصاف والتعويض، (المادة 10).

خامساً: الإرشاد والتدريب واستثارة الوعي، (المادة 11).

سادساً: طرق التنفيذ، (المادة 12).

❖ مشروع التوصية :

أولاً: المبادئ الأساسية.

ثانياً: الحماية والوقاية.

ثالثاً: الإنفاذ ووسائل الانتصاف والتعويض والمساعدة.

رابعاً: الإرشاد والتدريب واستثارة الوعي.

◘ ◘ ◘

عماد شريف